الديمقراطية نهج لا تراجع عنه، باعتباره الخيار الرديف للوحدة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس :

إقرار مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأجور والمرتبات وتصويب الممارسات الإدارية في الوظيفة العامة
إلزام وحدات الخدمة العامة بصرف مرتبات موظفيها عن طريق البريد

إنشاء قاعدة بيانات السجل المدني والانتخابي

صنعاء / سبأ:

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس المجلس مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأجور والمرتبات وتصويب الممارسات الإدارية في الوظيفة العامة إلى جانب أسس وقواعد استحقاق ومنح البدلات.

وتهدف اللائحة التنفيذية إلى بيان كافة الأحكام الإجرائية المنظمة للرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات في إطار مرجعي موحد تنفيذا لأحكام القانون وتعزيز التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية في هذا الجانب وكذا تحديد المعالم والمعايير العامة والأساسية للنظم المرجعية المطلوبة لإدارة الوظائف والأجور بما يتناسب مع أهداف القانون وتوجهاته في إصلاح الوظيفة العامة وأوضاع منتسبيها.

فيما تضمن مشروع قرار المجلس بشأن تصويب الممارسات الإدارية في الوظيفة العامة جملة من الإجراءات والضوابط التي شددت على قيام كافة وحدات الخدمة العامة التي لم تستكمل تصحيح ومعالجة الاختلالات في نظام الأجور فيها خلال المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأجور اتخاذ إجراءات تصحيح ومعالجة تلك الاختلالات خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر يونيه المقبل إلى جانب التزام جميع وحدات الخدمة العامة بصرف مرتبات موظفيها عن طريق الهيئة العامة للبريد وفقا للمحضر الموقع بين وزارة الخدمة والتأمينات ووزارة المالية والهيئة العامة للبريد.

وشدد قرار المجلس على وقف الممارسات الإدارية التي تخل بالوظيفة العامة منها إصدار قرارات أو توجيهات أو تحرير طلبات توظيف بالاسم أو إصدار قرارات تعيين على وظائف الإدارة العليا والوظائف الإشرافية من بين أشخاص لم يسبق لهم الالتحاق بالوظيفة العامة أو إصدار قرارات منح درجات مالية أو تعيين على وظائف غير موجودة في الهيكل التنظيمي للجهة أو إصدار قرارات أو توجيهات بالتوظيف بالبدل أو إجراء مناقلات بين الوظائف المعتمدة في الموازنة العامة إلى جانب إصدار قرارات وتوجيهات بالإبقاء على موظفين في أوضاع وظيفية مخالفة للقانون أو إصدار قرارات أو توجيهات بمنح ترقيات أو تسويات لموظفين سبق إحالتهم إلى التقاعد.

كما أكد قرار المجلس على قيام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تنزيل الرواتب المزدوجة لموظفي السلطة العليا بحيث تطبق الإصلاحات المالية والإدارية بدءا من القمة إلى القاعدة.. مطالبا الوزارة بتقديم تقرير تقييمي عن مستوى تنفيذ وحدات الخدمة العامة لتلك الإجراءات واعتبار ذلك مهام مسبقة يتقرر على أساسها استحقاق الزيادة في المرتبات للفترة المقبلة.

وحدد قرار المجلس بشأن النظام المعياري للبدلات سواء كانت طبيعة عمل أو سفر أو مصروفات انتقال أو تلك الخاصة بالمناطق النائية أسس وقواعد استحقاق تلك البدلات وحجمها وذلك بما ينسجم وبرنامج إصلاح الخدمة المدنية والمتغيرات الاقتصادية والظروف المعيشية السائدة في المرحلة الراهنة.

وأقر المجلس في اجتماعه أمس مشروع إنشاء قاعدة بيانات السجل المدني والانتخابي وذلك عبر مناقصة تنافسية .. ووجه وزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى استكمال الإجراءات اللازمة لهذا المشروع الذي سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل خلال الأعوام ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م و٢٠٠٩م وبحيث يتم التنسيق بين كافة الجهات لتحقيق التكامل بين جميع أطراف العملية المعلوماتية لكي يفي المشروع بكافة الاحتياجات اللازمة للجهات المختلفة ومنع أية ازدواج أو تكرار في أنظمة البيانات والمعلومات.

ووجه المجلس بالاستعانة باستشاري دولي متخصص فيما يتعلق بمكونات المشروع قبل بدء التنفيذ وعلى وجه الخصوص التكنولوجيا التي ستستخدم في المشروع وبدائل التمويل والية التنفيذ المرحلي له.

ويهدف المشروع الذي يستهدف إنشاء قاعدة بيانات لحوالي عشرة ملايين نسمة على مستوى مراكز المحافظات والمديريات والعزل في مراحله الثلاث تعزيز الجوانب المرتبطة بتوحيد البيانات الشخصية والعائلية وتلافي الازدواج أو التكرار في عملية إصدار البطائق الشخصية والعائلية وكذا الاستفادة من البيانات التي سيتم تدوينها في السجل المدني في العملية الانتخابية وذلك لما فيه تقليل النفقات والتكاليف الناجمة عن تجزئة العمليات المعلوماتية.

ووافق المجلس على اتفاقية إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي تهدف إلى تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق تقديم التسهيلات التمويلية للتجارة والاضطلاع بالأنشطة التي من شأنها تيسير التجارة البينية والدولية.. واقر المجلس اكتتاب الجمهورية اليمنية في رأسمال المؤسسة بعدد مائة سهم بقيمة إجمالية مليون دولار أمريكي.. وكلف الأخوان وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير المالية استكمال إجراءات الاكتتاب في رأسمال المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصريح بالاكتتاب الذي سيمكن اليمن من الاستفادة من أنشطة تمويل الصادرات وتشجيع التجارة البينية مع الدول الأعضاء.

ووافق المجلس على مشروع تعديل قانون الطيران المدني الذي يهدف إلى تطوير نظام العمل فى المطارات وتحقيق الانضباط والتكامل في الأنشطة الإجرائية والخدمية على مستوى كافة المنافذ الحيوية بما ينسجم مع التطورات والمتغيرات التي شهدها هذا الجانب.

وفيما يتعلق بوضع العاملين في مؤسسات الاصطياد فقد وجه المجلس وزارتا الثروة السمكية والخدمة المدنية والتأمينات بمعالجة أوضاع العاملين في تلك المؤسسات بما في ذلك تطبيق قواعد الاستقلال الاقتصادي على هذه المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات محلية تحت إشراف السلطة المحلية وجزء من نشاطها الاقتصادي.

وأحال المجلس المذكرة المقدمة من قبل وزارة المياه والبيئة وأمانة العاصمة بشأن الخيارات المتاحة للتخفيف من تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات إلى لجنة وزارية من الداخلية والنقل والبيئة والنفط وأمانة العاصمة لدراسة الموضوع بصورة اشمل ورفع تقرير بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم.

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ وزير التربية والتعليم حول مشاركته في الاجتماع الثاني لوزراء التعليم في مجموعة الدول الثمان ودول منطقة الشرق الأوسط الكبير المنعقد بمدينة شرم الشيخ المصرية خلال الأسبوع الماضي وعلى تقرير الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات بشأن مشاركته في اجتماع لجنة التسيير على المستوى الوزاري لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية المنعقد في شرم الشيخ المصرية يومي ١٩ و٢٠ من مايو الجاري وعلى تقرير الأخ وزير الزراعة والري عن مشاركته في اجتماعات مؤتمر وزراء الزراعة العرب الدورة الـ ٢٩ للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة ٢٣ - ٢٤ مايو الحالي.

التوجيه بمعالجة أوضاع العاملين في مؤسسات القطاع السمكي

البيانات السعودية.. إعادة تصوير

مشاري الذايدي

بداية، ومن حيث المبدأ، لست ضد ظاهرة رفع بيانات المطالبة السياسية، أو حشد التواقيع لها، من كل حدب وصوب، في أي مكان في العالم، أو كما جرى ويجري في السعودية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بشكل لافت.

هو نوع من الاحتجاج «السلمي» أفضل من أحداث شغب، وارتكاب أعمال عنف هنا وهناك.

هذا من حيث المبدأ، ثم ان هناك قراءة مثيرة وممتعة لظاهرة البيانات المذيلة بعشرات الأسماء في السعودية، فهي، إضافة لأشياء أخرى، نوع من استعراض الوجود، والقول بأن ما نطالب به يملك سندا شعبيا، وهو رأي الشارع، وفي تقديري أنه يجب أن لا يقلق السعوديون كثيرا من ذلك، رغم أنه يخدش الهدوء و«الركادة» السعودية المألوفة في الساحة المحلية.

صحيح أنه وبعد تضخم هذه الظاهرة، وسيلان البيانات من تكتلات واطراف سياسية موجودة في المجتمع، خصوصا خلال سنتي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م، صدر قرار حكومي بمنع موظفي الدولة من التوقيع على هذا النوع من البيانات السياسية (٢٠٠٤)، لأنهم يعملون في الدولة في نهاية الأمر، إلا أن هذا الامتناع من قبل بعض موظفي الدولة لم يصمد طويلا، ولاحظنا خلال الشهرين الأخيرين عودة ظاهرة البيانات، وكان آخرها بيانٌ موقعٌ من قبل ٦١ شخصا، من أكاديميين وموظفي دولة، يعبر عن رؤية مغرقة في تشددها لطبيعة السياسات الحالية في السعودية. البيان كان تحت عنوان:«تحذير وبيان» وكان من ابرز موقعيه ناصر العمر وخالد العجيمي، وغيرهما من رموز «الصحوة» أو الإسلاميين المسيسين في السعودية.

ميزة هذا البيان، الأخير، على غيره من بيانات الفترة الحالية، هي لغته الحادة، وتصويره البالغ الترهيب للمشهد السياسي الحالي، فهو بيان من النوع العالي الصوت، يعكس المزاج المتوتر الذي افرزه، إنه يريد إقناع من يطالعه بوجود: «عصابة معروفة بالتوجه التغريبي المنحرف قد تمكنت من التأثير على القرار، والتولي على بعض المؤسسات ذات الأثر الكبير في هوية المجتمع ومستقبله»، حسب نص البيان، وأيضا هذه «العصابة» متهمة من قبل موقعي البيان بـ :«سعيها الحثيث نحو تجفيف منابع الخير فيه وجره إلى ضروب الانحراف».

ولذلك، ولأن موضوع المرأة موضوع أثير لدى التيارات الأصولية، وتعرف أن عزفها على وتره هو عزف سهل وقريب يستميل أذن الثقافة التقليدية (والتي ينتقدها الخطاب الصحوي في جوانب اخرى!)، فإن البيان ركز عليها، وكاد، أقول كاد، أن يصرح بأسماء المسؤولين المتهمين بإفساد المرأة في السعودية، يقول البيان: «لقد تولى كبر هذا الدور التخريبي - مع الأسف - جهات وشخصيات تنتمي إلى هذا الوطن جعلت همها تنفيذ المخطط الغربي الماكر؛ يوما باسم توسيع عمل المرأة وعلاج البطالة ويوماً باسم تمكين المرأة وتنميتها».

وحتى تكتمل أضلاع الهجوم الكبير، يتم الثنية بالإعلام، وقد صدر بيان خاص بالهجوم على «انحراف» الإعلام من قبل هذه القوى، لكن في بيان الـ٦١، الذي نتحدث عنه هنا، فالإعلام السعودي متهم بأنه أصبح محتكرًا من «الضالين» و«يعبر عن رأيهم الضال وحدهم إلا في القليل النادر».

وأخيرا يصل البيان إلى «الذروة» في التحريض حينما يصف مخالفي هذه القوى من السعوديين الآخرين بقوله: «هؤلاء هم عصابة النفاق في مجتمعنا، فماذا نرجو منهم ، لقد حذرنا الله من أمثالهم فقال: (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)، وبقوله: (هم رسل الكفار الموطئون لهم، ومن خان الله ورسوله فهو لما سواهما أخون)».

كما قلت في البداية، لست ضد مبدأ البيانات، مع أني لست من أهلها يمينا أو يسارا، ورغم معرفتي بحساسية الحكومات عادة من ذلك، ولكن الأمر هنا يحتاج إلى مدخل مختلف للنقاش، فلا تصبح المسألة الحق أو عدم الحق في إصدار بيان وتحشيد تواقيع عليه، بل يصبح المدخل هو: هل إصدار مثل هذه البيانات، وبمثل هذه اللغة، وبهذا النوع من التحريض، أمر مريح ؟! آخذين في الاعتبار ما تحمله من اتهامات وتوصيفات للمخالفين تصل إلى حد قارب التحريض على قتلهم، أو إضعاف الاكتراث لأمرهم لو حصل، على سبيل الافتراض، أن شابا متحمسا ذهب بالبيان حدا يتجاوز الكلمات إلى الأفعال، ورأى أن من واجبه «الشرعي» أن يريح العباد والبلاد من احد «رسل الكفار» هؤلاء ! وما بيان أسامة بن لادن الأخير المحرض على قتل مثقفين وشعراء وكتاب عنا ببعيد. لا ! بل وإن هناك اتفاقا على شخصيات مشتركة بين بيان بن لادن وبيان الـ٦١ هؤلاء، ونجد نفس الشخصيات يحرض عليها، لكن بن لادن يدعو لـ «قتلها» صراحة، وبالاسم، وهؤلاء، وبتلميح يشبه التصريح عنهم، يصفونهم بالنفاق الاقبح ويدعون لـ«قتالهم» والإغلاظ عليهم أسوة بمنافقي المدينة في العهد النبوي. أي انه اختلاف في الدرجة وليس في النوع !

هذا النوع من البيانات، اجد صعوبة في إدراجه ضمن أفعال الاحتجاج السلمي، وأجدها اقرب إلى بيانات التحريض على القتل أو الإلغاء، وهنا تصبح الكلمة جهدا يدخل ضمن الفعل العنفي لا السلمي، وكما قيل: وإن الحرب مبدؤها كلام !

وحتى لا أشتت القارئ غير المتابع، فإن منبع نقمة هؤلاء الموقعين ولغتهم المتطرفة، هو أن هناك وجهات نظر تختلف معهم حول بعض قضايا ادارة الشأن العام، وكذلك حول قرار تفصيلي صغير يتعلق بحق المرأة السعودية بالعمل في محلات بيع الملابس الداخلية للنساء، إضافة لقضايا اخرى تتعلق بالإعلام والتعليم...الخ، وهي كلها وجهات نظر أو خطوات تعمل ضمن الشرعية السعودية، أي أنها تستند إلى ثقافة المجتمع والحكم : الإسلام والتقاليد العربية، ولكنها تحاول الاستجابة لتغيرات العصر، ضمن هذا الإطار، بيد أن القوى التي يمثلها أناس مثل أصحاب البيان يغضبهم هذا الأمر، فيصورون الأمور وكأن الشعب السعودي معرض للردة عن الاسلام! لمن لا يعرف حقيقة ما جرى.

ولعل ذلك هو الذي دفع وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز إلى القول لصحيفة «عكاظ» السعودية أمس تعليقا على موقعي هذا البيان:«إذا كانوا أصحاب تخصص وعلم شرعي فهم اول من يعلم ما تطبقه الدولة من أحكام شرعية لأنها هي دولة الإسلام».

الحقيقة هي أن هناك سجالا سعوديا جديا، بل أقول هناك «صراع» بين رؤيتين، على كيفية الإبحار بالسفينة السعودية، وكان من الممكن أن يتم التوصل الى مساحات مشتركة بين الطرفين لو أن النقاش ظل محكوما بإحسان الظن، واستبعاد الهواجس العدائية ونظريات المؤامرة، خصوصا، وهذا أمر واقعي حقا وليس من قبيل التلطيف، أنه لا توجد من وجهات النظر «المعتبرة» في السعودية، وجهة نظر واحدة معلنة تدعو إلى الانقضاض على هوية السعودية وثقافتها، ولكن يوجد خلاف في تفسير وتأويل هذه الثقافة وكيفية التواؤم معها.

إذن، ها قد عادت البيانات، من جديد، ومعها سيعود السجال بين الأطراف والتيارات المختلفة.. لكن هناك فرقا بين عودتها الاخيرة هذه وبين حالها قبل الاحتجاب، فقد كانت البيانات سنة ٢٠٠٣م مثلا، وعلى خلفية الفرز الداخلي بين التيارات السعودية على خلفية الحرب الجارية في العراق بعد سقوط نظام صدام، كانت البيانات تعكس مجمل مواقف التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، نشير مثلا إلى بيان النخبة الشيعية (شركاء في الوطن) الصادر في ٣٠ ابريل ٢٠٠٣م وبيان القوى السلفية حول حرب العراق الذي أكد على وجوب نصرة أهل السنة من العراقيين، وبيان التقدميين ذي النكهة اليسارية (معا في خندق الشرفاء) الذي غطته صحيفة «الوطن» السعودية ١٠ نوفمبر٢٠٠٣م .

لكن خريطة البيانات هذه المرة لا تتسع إلا لنوع واحد من الألوان.

البيانات، كلام، والكلام تعبير عن موقف، في لحظة مشوشة تشهدها المنطقة المحيطة بالسعودية، لحظة تتطلب الكثير من المواقف، حسبما تمليه دواعي الآيديولوجيا، أو طبيعة تفسير المصلحة الوطنية، لكل طرف.

المهم أن تبقى هذه المواقف في إطار الكلام، وأن لا تتوقف الدولة عن خط التنمية وان لا تغير إيقاعها، لا يبطء كما يريد المرتابون من المحافظين، ولا بسرعة كما يريد المتحمسون من الليبراليين، ولندع بخار الكلمات يتنفس، أعجبنا عبيرها أم ساءنا.

* نقلا عن جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية

خلال الثلث الأول من العام الجاري

منح تراخيص لإقامة ١١ مشروعاً استثمارياً في عدن

عدن/ إصلاح العبد:

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي منحتها الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن تراخيص وذلك للثلث الأول للعام الحالي ٢٠٠٦م "١١" مشروعاً موزعة على النحو التالي: مشروع صناعي ومشروع صحي و٥ مشاريع سياحية ومشروعان سمكيان ومشروعان تعليميان.

وذكر تقرير صادر عن الهيئة تحصلت ١٤ أكتوبر على نسخة منه ان الكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع بلغت حوالي أربعة مليارات وثمانمائة وواحد وخمسين مليون ريال، كما بلغ عدد العمالة المطلوبة لهذه المشاريع الاستثمارية ٦١٢ عاملاً.

وأضاف التقرير أن الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن قد منحت تراخيص لـ ٤٤ مشروعاً استثمارياً خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م بكلفة اثنين وعشرين مليار وتسعمائة وثلاثة وخمسين مليوناً ومائة وخمسة وسبعين ألف ريال، والمشاريع الاستثمارية موزعة على النحو التالي:

(١٤) مشروعاً صناعياً و(١٣) سياحياً و(٧) مشاريع صحية ومشروع تعليم و(٣) مشاريع زراعية وحيوانية ومشروع سمكي ومشروعان خدميان ومشروعان سكنيان ومشروع نقل، وبلغ عدد العمالة المطلوبة لهذه المشاريع الاستثمارية ١١٧٤ عاملاً.

الجدير ذكره ان عدد المشاريع الاستثمارية التي تم منحها تراخيص من قبل الهيئة العامة للاستثمار فرع عدن منذ تأسيسها في عام ١٩٩٢م (١٤١٥) مشروعاً استثمارياً بكلفة إجمالية تقدر بنحو ثلاثمائة وعشرين مليار واربعمائة واثنين وخمسين مليون ومائتان وسبعة وعشرين ألف ريال، حيث بلغت عدد العمالة التي استوعبتها هذه المشاريع الاستثمارية خمسة وثلاثين ألف وخمسمائة وثلاثة وسبعين عاملاً.

وتوزعت هذه المشاريع الاستثمارية على القطاعات التالية:

(١٠) مشاريع نقل و(٦٩٥) مشاريع صناعية و(٦٣) صحية و(٢٣٣) مشاريع سياحية و(١٨) مشاريع سمكية و(٧١) مشاريع سكنية و(٢٠) مشروع زراعي وحيواني و(٢٧٤) خدمات و(٣١) مشاريع تعليم.

لدى انعقاد دورته الخامسة

المكتب التنفيذي في عدن يشيد بمستوى أداء المكاتب الخدمية ويدعو إلى منح المزيد من التسهيلات للمواطنين

عدن/ وداد شبيلي
ت/ محمد عوض

عقد صباح أمس في قاعة المكتب التنفيذي في المحافظة اجتماع الدورة الخامسة للمكتب التنفيذي بالمحافظة برئاسة الأخ احمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن.

وفي الاجتماع القى الأخ الكحلاني كلمة أشار فيها إلى أهمية تنفيذ توجيهات الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقنا وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المواطنين في مختلف المرافق الخدماتية وتقف عائقاً أمام حل مشاكله بالإضافة إلى ضرورة حصوله على كافة الخدمات الضرورية له وحث المواطنين التبليغ عن مواقع البناء العشوائي.

وفي الاجتماع تم مناقشة العديد من المواضيع الهامة المتعلقة بكيفية سير المرافق الخدماتية منها تقرير مستوى تطور الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات ونشاط ميناء عدن ونشاط مكتب الثروة السمكية للفترة من يناير - مارس ٢٠٠٦م بالإضافة إلى مستجدات نشاط المنطقة الحرة.

وتطرق الاجتماع إلى مستوى تنفيذ المشاريع البريدية في عدن ومشروع تطوير خدمة التوزيع لمحلات الإقامة في منطقة بريد عدن والرؤية المستقبلية للخدمات البريدية حتى تصبح مكاتب الشبكة البريدية نقطة اتصال بين الزبائن وكافة المؤسسات العامة والخاصة الراغبة في الاستفادة من شبكتها الواسعة وأستخدام أرقى تقنيات تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أداة من أهم أدوات الحكومة الالكترونية المرتقبة، كما تناول الاجتماع أيضاً نشاط ميناء عدن وحركة السفن فيه ونشاط الخدمات البحرية ومستوى تنفيذ خططه ومشاريعه والصعوبات التي تواجهه في إنجاز مهامه وضرورة تشريع قانون لميناء عدن.

كما تم أيضاً مناقشة الخدمات الحديثة التي أدخلتها المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في نظام عملها في مجال تقنية المعلومات والانترنت والربط الشبكي لمختلف قطاعات الخدمات المرتبطة مباشرة بالمواطنين بالإضافة إلى ربط عدن وبقية المحافظات بشبكة ألياف ضوئية بسعات كبيرة وتقنيات حديثة وكذلك المشاريع المستقبلية منها مشروع التقنية ومدينة انماء وكذلك إنشاء نظام المعلومات الجغرافي الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير نظام المعلومات الجغرافي الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير نظام المعلومات ويتطلب إنجازه التنسيق بين قطاع المياه والكهرباء بالإضافة إلى التقرير التفصيلي عن نشاط مكتب الثروة السمكية.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات منها عقد اجتماع يرأسه المحافظ لحل المشاكل التي يعاني منها ميناء عدن ويضم عدد من الجهات المعنية بالأمر بالإضافة إلى العديد من المقترحات المقدمة من مدراء المكاتب التنفيذية لتذليل كافة الصعوبات التي تعترض سير نشاط عملها وخاصة المكاتب الخدماتية.

حضر الاجتماع الأخ عبدالكريم شايف أمين عام المجلس المحلي في المحافظة والأخ احمد الضلاعي الوكيل المساعد للمحافظة والعقيد ركن عبدالله قيران مدير أمن محافظة عدن والأخ اللواء ركن ناصر منصور هادي وكيل الأمن السياسي في عدن - لحج - أبين.

الكحلاني يبحث مع القنصلين الصيني والعماني تطوير العلاقات الثنائية

عدن / وداد شبيلي :

التقى الاخ / أحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن بمكتبه صباح أمس السيد / جي جيغشنغ القنصل الاقتصادي والتجاري الصيني في عدن .

وفي اللقاء تم مناقشة المقترحات المقدمة لتطوير فرص الاستثمار في عدن والخطط المستقبلية التي من شأنها تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها .

وفي اللقاء استمع الاخ المحافظ الى شرح مفصل من قبل القنصل الصيني حول عمل المكتب الاقتصادي التجاري للقنصلية الصينية لجذب الاستثمار الى عدن وتشجيع الشركات الصينية على القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات، ، مشيراً الى أن قيمة الصادرات الصينية الى اليمن خلال عام ٢٠٠٥م بلغت حوالي (٥٥٠) مليون دولار بينما بلغت قيمة الواردات من اليمن إلى الصين حوالي ٢ مليون و(٦٥٠) ألف دولار .

ومن جانبه اكد الاخ المحافظ أن المحافظة ستعمل على تقديم كافة التسهيلات لجذب المستثمرين الصينيين وفقاً لتوجيهات الاخ رئيس الجمهورية الاخ / علي عبدالله صالح ، موضحاً ان المحافظة ستسعى قريباً الى انشاء مركز يقدم التسهيلات لخدمة الاستثمار في عدن كما دعا الشركات الصينية الى التنافس مع الشركات الاخرى من خلال تقديم الأفضل ، واكد على ضرورة الاسراع في الانتهاء من مشروع محطة الحسوة لحل مشكلة الانقطاعات الكهربائية في مدينة عدن .

كما التقى الاخ المحافظ بمكتبه الاخ / ناصر احمد الغيلاني القنصل العام لسلطنة عمان .

وجرى في اللقاء مناقشة العديد من المواضيع والقضايا المتعلقة بجوانب التعاون بين البلدين وتطويرها وبحث علاقات التعاون في مجال التعليم وتخطيط المدن والبيئة وغيرها بالاضافة الى ما سيتم بشأن تطوير منطقة المزيونة وكذلك توسيع حجم التعاون مستقبلاً ليشمل إمكانية تنقل المواطنين بين البلدين دون قيود .

حضر اللقاء الاخ / عبدالكريم شائف امين عام المجلس المحلي في المحافظة .